HLPE 20
الموجز

بناء نظم غذائية قادرة على الصمود

CFS
لجنة الأمن الغذائي العالمي

HLPE
فريق الخبراء الرفيع المستوى

الموجز الموجز الموجز الموجز الموجز

صورة الغلاف: بورارِيكي، كيريباس، يوليو/تموز ٢٠٢٢. © Karianako James.

اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية
الرئيسة: Akiko Suwa-Eisenmann
نائب الرئيسة: Iain Wright
أعضاء اللجنة التوجيهية: Olanike Adeyemo؛ وMarie Josèphe Amiot Carlin؛ وSayed Azam Ali؛ ومحمود الدويري؛ وRuben Echeverría؛ وCecilia Elizondo؛ وHilal Elver؛ وEvan Fraser؛ وElisabetta Recine؛ وHettie Schönfeldt؛ ورشيد سراج؛ وStefan Tangermann؛ وPatrick Webb

فريق الصياغة التابع لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية
قائدة الفريق: Alison Blay-Palmer
أعضاء الفريق: Colin Anderson؛ وPhilip Antwi Agyei؛ وGarima Bhalla؛ وLidia Cabral؛ و.Francisco J Espinosa García؛ وTomaso Ferrando؛ وIsabel Madzorera؛ وTammara Soma؛ و Monika Zurek
المراجعة التحريرية: Paola Termine
الباحثة المساعدة: Johanna Wilkes

يُشارك الخبراء في عمل فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية بصفتهم الفردية وليس كممثلين عن الحكومات أو المؤسسات أو المنظمات التابعين لها.

أمانة فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية
المنسق: Alexandre Meybeck
مسؤولة البرنامج: Paola Termine
أخصائية الاتصالات: Silvia Meiattini
الدعم الإداري: Massimo Giorgi
الباحثة المساعدة: Carlotta Cramer

لا تُعبّر الآراء الواردة في هذا التقرير بالضرورة عن رأي لجنة الأمن الغذائي العالمي أو رأي أعضائها أو المشاركين فيها أو أماناتها. وإنّ ذكر شركات محددة أو منتجات لصانعين محددين، سواء أكانت مسجلة بموجب براءة أم لا، لا يعني أنّ فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية قد صادق عليها أو أوصى بها من باب تفضيلها على غيرها المشابه لها التي لم تُذكر هنا. والتخوم والأسماء والأوصاف المبيّنة على الخرائط لا تعبّر عن أي رأي كان من جانب لجنة الأمن الغذائي العالمي أو فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية حول الوضع القانوني لأي من البلدان أو الأراضي أو المدن أو المناطق أو سلطاتها أو بشأن تحديد حدودها أو تخومها.

وهذا التقرير متاح للجمهور، ويُشجّع استنساخه ونشره. ويمكن نسخ هذا التقرير، وإعادة توزيعه، وتكييفه لأغراض غير تجارية، بشرط التنويه بمصدر التقرير على نحو مناسب. وقد ينطوي الاستنساخ لأغراض إعادة البيع أو غير ذلك من الأغراض التجارية، بما في ذلك الأغراض التعليمية، على تحمّل رسوم.

مواد الطرف الثالث: يتحمّل المستخدمون الراغبون في إعادة استخدام مواد من هذا العمل المنسوب إلى طرف ثالث، مثل الجداول أو الأشكال أو الصور، مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق التأليف والنشر. وتقع تَبِعة المطالبات الناشئة عن التعدي على أي مكون مملوك لطرف ثالث في العمل على عاتق المستخدم وحده.

في هذا الموجز، تمّ حذف جميع المراجع لتسهيل القراءة. وترد المراجع في التقرير الكامل.

الإحالة إلى هذا التقرير: فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. ٢٠٢٥. *بناء نظم غذائية قادرة على الصمود*. روما. منظمة الأغذية والزراعة.

توطئة

يواجه العالم أزماتٍ متعددة تتطلب وضع سياساتٍ قائمة على الأدلة العلمية للمساعدة في التعامل مع التعقيدات الحالية. كما أن الاضطرابات المناخية وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي والمياه والنزاعات واستمرار أوجه عدم المساواة والصدمات الاقتصادية تقوّض بشكل متزايد قدرة النظم الغذائية على ضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع. وفي هذا السياق تحديدًا، يقدّم فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التقرير بعنوان *بناء نظم غذائية قادرة على الصمود*.

ويشكل فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (فريق الخبراء الرفيع المستوى) الواجهة المستقلة للتفاعل بين العلوم والسياسات للجنة الأمن الغذائي العالمي للأمم المتحدة (اللجنة) ويمثل المنصة الحكومية الدولية والدولية الشاملة الأبرز المخصصة للارتقاء بالأمن الغذائي والتغذية. كما يوفّر فريق الخبراء للجنة الأمن الغذائي التحليل الشامل المترسّخ في أدلة متنوعة ووجهات نظر متعددة التخصصات، لكي يسترشد بها الحوار الشامل حول السياسات وعملية صنع القرارات بشأن التحديات الأكثر إلحاحًا وتعقيدًا التي تواجهها النظم الغذائية اليوم. وهذا يسمح لفريق الخبراء بربط الاتجاهات البنيوية الطويلة الأجل بالوقائع الراسخة والمحددة السياق وبالبيانات العلمية.

ولطالما عمل فريق الخبراء منذ إنشائه قبل ١٥ عامًا على تحديد وتحليل المسائل الرئيسية التي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية وعلى استباق التحديات المستقبلية من خلال التحلي بنظرة تطلّعية. وتنبثق ولايته عن القناعة بأن العلوم الشفافة والمستقلة والشاملة أساسية لتصميم سياساتٍ غذائية فعالة ومنصفة ومستدامة. كما يُعدّ فريق الخبراء التقارير حول مسائل تختارها لجنة الأمن الغذائي العالمي باتباع عملية تحليل شاملة ومشاوراتٍ واستعراض الأقران بما يضمن مشروعية استنتاجاتها وتوصياتها.

ونحن اليوم بحاجة إلى العلوم للربط بين المقاييس والقطاعات ونظم المعرفة. ويتسم هذا الأمر بأهمية حيوية خاصة في أوقات الأزمات. وإضافةً إلى التقارير السنوية التي هي جزءٌ من خطة عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي التي تمتد على أربع سنوات (والتي تسترشد بمذكرة *المسائل*

الحرجة والناشئة والمستمرة)، أعدّ فريق الخبراء أيضًا "وثائق للمناقشة" وُضعت على وجه السرعة استجابةً للأزمات العالمية الملحّة (مثل آثار جائحة كوفيد-١٩)، ووفّرت آراء ثاقبة حسنة التوقيت وواضحة وقابلة للتنفيذ في أوقاتٍ ساد خلالها عدم اليقين وبرزت خلالها حاجة ملحة إلى توجيهاتٍ على مستوى السياسات. وفي عام ٢٠٢٥، أعدّ فريق الخبراء أيضًا مذكرتين تتضمنان معلومات أساسية بعنوان *تعزيز الاستثمارات المسؤولة والتمويل لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية ومعالجة مسائل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي من خلال إعمال الحق في الغذاء.* وتبقى القدرة على الاستجابة بسرعة مع الحفاظ على العمق التحليلي في الوقت ذاته إحدى السمات المميزة لمساهمة فريق الخبراء الرفيع المستوى في الحوكمة العالمية.

كذلك، يقدّم فريق الخبراء إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي توصياتٍ قابلة للتنفيذ تتعلق بالسياسات وتشكل نقطة انطلاق لعملية تقارب السياسات في اللجنة. وفي ضوء التطورات العلمية الأخيرة، يجلب تقرير فريق الخبراء تغييرًا في التصورات والنُهُج. وكانت تلك حالة تقرير فريق الخبراء لعام ٢٠٢٠ بعنوان *بناء سردية عالمية نحو عام ٢٠٣٠* الذي يدعو إلى دمج أبعاد الاستدامة والقدرة على التصرف ضمن تعريف الأمن الغذائي. وهو الحال أيضًا في هذا **التقرير العشرين لفريق الخبراء**، الذي يصدر في السنة التي تصادف الاحتفال **بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لإنشاء فريق الخبراء**. وهذا الإنجاز رمزيٌ ومهم جدًا بالفعل: فهو يعكس القيمة الثابتة لولاية فريق الخبراء ويؤكد على أهمية هذا التقرير الذي يتمحور حول القدرة على الصمود في وقتٍ يحتاج فيه العالم بشكل ملحّ إلى تفكيرٍ مشترك وإلى توجّهٍ سياساتي جريء وإلى عمل جماعي.

ويقع هذا التقرير في صميم أنشطة فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية ولجنة الأمن الغذائي، وبالفعل في صلب جهود الأسرة الدولية لإعمال الحق في الغذاء. وهو يستجيب للدعوة إلى تحوّل أعمق وقدرة على الصمود في النظم الغذائية تردّد صداها منذ عام ٢٠٠٨، وتكرّرت في قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية في عام ٢٠٢١، ومجددًا في متابعة تقييم حصيلة القمة- تقييم حصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية+٢ (UNFSS+2) (٢٠٢٣) والتقييم الثاني لحصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية (UNFSS+4) (٢٠٢٥). وقد بيّنت هذه الحوارات العالمية بكل وضوح أنه من الأساسي بناء قدرة النظم الغذائية على الصمود للتصدي للتحديات العالمية المترابطة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويوفّر هذا التقرير إطارًا **للقدرة على الصمود مترسخًا في التضامن والاستدامة الاجتماعية والبيئية والمسؤولية المشتركة**، ويعرض لمساراتٍ تدعم الفئات الأضعف فيما يعزّز في الوقت نفسه قدرة المجتمعات المحلية والمؤسسات والنظم الإيكولوجية على التكيّف. وهو كذلك بمثابة **تنبيهٍ لوقف التعامل مع النظم الغذائية على أنها مجالاتٌ سياساتية مجزأة**، تتوزع بين الزراعة وسلاسل القيمة والتجارة والبيئة والصحة والحماية الاجتماعية. فقد تمّت دراسة هذه المجالات وإدارتها لسنواتٍ طويلة بمعزل عن بعضها مع أنها تشكل جوانب مختلفة من الهيكل نفسه، أي نظام معقد وقيّم وهشّ.

وكما يتبيّن من خلال هذا التقرير، تتطلّب أوجه التكافل الاجتماعية والإيكولوجية دراسةً أعمق في ما يخصّ قدرة النظم الغذائية على الصمود، ويمكن أن يلقي ضوءًا مختلفًا على المقايضات، بحيث لا يتوجب علينا الاختيار بين توفير الغذاء للأشخاص وحماية كوكب الأرض.

كذلك، يدعو التقرير إلى تغيير منظوراتنا بالنسبة إلى القدرة على الصمود، ما يتطلّب تعزيز وتنويع جميع مكوّنات النظم الغذائية في وجه الصدمات والضغوطات المستقبلية غير المؤكدة وغير المتوقعة. ويدعو بقوة إلى اعتماد نهجٍ متكامل وإلى الاتساق على مستوى السياسات بين الاستجابات القصيرة الأجل والتأهب في الأجل الطويل، بين مختلف مكونات النظام الغذائي، وبين التدخلات البيئية والاقتصادية. ويسلّط الضوء أيضًا على أهمية إعادة تقييم السياسات الحالية في ضوء القدرة على الصمود. فيمكن لهذه الإجراءات ولغيرها من الإجراءات الموصى بها في التقرير أن تحفّز قدرة الصمود التحوّلية العادلة ضمن النظم الغذائية وأن تحسّن في الوقت ذاته رفاه الإنسان وكوكب الأرض.

وعلى غرار جميع المطبوعات الصادرة عن فريق الخبراء، أُعدّ هذا التقرير من خلال عملية علمية وشفافة وشاملة، تتخلّلها مشاوراتٌ واسعة النطاق وأشكالٌ متكاملة ومتنوعة من المعرفة والخبرات واستعراض خارجي صارم للأقران.

وأودّ أن أعرب عن خالص تقديري لجميع الأشخاص الذين ساهموا في هذه الجهود الجماعية: أعضاء اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى، وجميع الخبراء من المؤسسات من حول العالم الذين قدّموا تعقيبات قيّمة على المسودات السابقة للتقرير، والمشاركين في استعراض الأقران الذين ساعدت أفكارهم الثاقبة في تنقيح التقرير النهائي وتحسينه. وأودّ أن أعرب، نيابة عن اللجنة التوجيهية، عن امتناني الصادق لفريق الصياغة من الخبراء بقيادة السيدة Alison Blay Palmer، الذين كانت مساهماتهم المجانية محورية في وضع هذا التحليل المفصل والحسن التوقيت. وأخص بالشكر أمانة فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، وبخاصة السيدة Paola Termine، على ما قدّموه من دعم متواصل طوال هذه العملية.

ونأمل في أن يساعد هذا التقرير في إرشاد عملية وضع سياساتٍ جريئة وإجراءاتٍ مشتركة في جميع القطاعات والنطاقات والمجتمعات، لقيام نظم غذائية قادرة على الصمود توفّر الغذاء للبشر ولكوكب الأرض على السواء.

Akiko Suwa-Eisenmann
رئيسة فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية

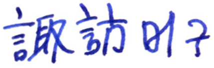

الموجز

في السياق الحالي للتحديات البيئية والسياسية والاقتصادية المتتالية، يزداد الوعي بضرورة تعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود. كما أن تزايد عدم اليقين الذي يرافقه ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي، يتطلّب التحوّل إلى هياكل ونظم يمكنها التخفيف من آثار الصدمات والضغوطات بشكل أفضل. وينبغي التحرّك الآن لتحقيق القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة في النظم الغذائية من أجل إعمال الحق في الغذاء للجميع وضمان الرفاه على نطاق الكوكب قاطبة للأجيال القادمة. لذا، يجب أن تتحقق القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة قبل الأزمات وخلالها وبعدها.

وتحقيقًا لهذه الغاية، طلبت لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) أن يعدّ فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية تقريرًا يُفضي إلى سلسلة من التوصيات السياساتية المركّزة والموجّهة إلى العمل لبناء نظم غذائية قادرة على الصمود في وجه تنامي أوجه الضعف. ويستند التقرير الناتج عن ذلك بعنوان "*بناء نظم غذائية قادرة على الصمود*"، إلى أحدث الأدبيات الأكاديمية والاستنتاجات العلمية والحوارات على مستوى السياسات.

ويقدّم هذا التقرير أدلّةً على أن النظم الغذائية المتنوعة والمنصفة قادرة على تحسين سبل عيش الأشخاص الأكثر تأثرًا بالصدمات والضغوطات وأمنهم الغذائي، عبر إعطائهم القدرة على التصرّف وتنمية قدراتهم، بالاعتماد على قيم المجتمعات المحلية وعلى الترابطات الاجتماعية والإيكولوجية. ويوصي التقرير بمسارات يمكن اتباعها لتحقيق القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة، بما يضمن أن تبقى النظم الغذائية ضمن حدود الكوكب، ويضمن في الوقت ذاته الأمن الغذائي والتغذية للجميع في وجه الصدمات والضغوطات وأوجه الضعف المتباينة.

وتُعرَّف عامةً **القدرة على الصمود** بأنها قدرة النظام على الاستمرار في العمل رغم الصدمات والضغوطات. وتتخطى التوصيات الواردة في هذا التقرير مجرد التعافي وتدعو إلى تحوّلات في النظم الغذائية تعزز القدرة على التصرّف والقدرات التمكينية بالاستناد إلى القيم وأوجه التكافل الاجتماعية والإيكولوجية على المسار المؤدي إلى تحقيق القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة.

والصدمات مفاجئة وقصيرة الأجل، وتشكل أحيانًا أحداثًا غير متوقعة تؤثر سلبًا على الأشخاص وعلى النظم الإيكولوجية. ومن الأمثلة على الصدمات الأحداث المناخية القصوى، والنزاعات الجيوسياسية وحالات تفشي الأمراض في صفوف الحيوانات أو النباتات أو البشر. أمّا **الضغوطات** فهي ظروفٌ وعملياتٌ أطول أجلًا ترتبط في أغلب الأحيان بالتنمية غير المنصفة، وتقلّص القدرة على التعامل مع المخاطر مثل التجانس والتركّز في النظم الغذائية أو ندرة المياه بفعل تغير المناخ. وفي هذا السياق، يكمن **الخطر** في احتمال حدوث آثار سلبية بسبب الصدمات والضغوطات التي تؤثر على المجتمعات المحلية أو الأسر المعيشية أو الأشخاص، فضلًا عن البيئة. ويتوقف الأثر السلبي المحتمل على حجم الخطر وطبيعته ونطاقه؛ وعلى التعرّض الفردي والجماعي للخطر؛ وعلى أوجه الضعف وقدرات الاستجابة في النظم الاجتماعية والإيكولوجية المتأثرة. كما أن الترابطات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية تفاقم الصدمات والضغوطات أو تخفّف من آثارها.

وفي كل مكوّن من مكونات النظام الغذائي، يتوقف حجم الأثر على قوة الصدمة وضعف النظام بأكمله على السواء، بما في ذلك كيفية تخفيف الصدمة. وقد عرّفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ **الضعف** في عام ٢٠١٤ على أنه "الميل أو الاستعداد للتأثر سلبًا... بما في ذلك الحساسية أو القابلية للتعرض للأذى وعدم القدرة على التأقلم والتكيّف". وينظر هذا التقرير بعمق أكبر في الضعف، مع الإقرار **بأوجه الضعف المتباينة**، مثل الوصول غير العادل إلى الموارد والتعليم وأخيرًا الغذاء، بفعل مزيج من الظروف التاريخية والهيكلية، وعدم اليقين والضغوطات المختلفة، فضلًا عن أوجه اللامساواة الاجتماعية والإيكولوجية. وتُفضي أوجه الضعف المتباينة هذه إلى تباين آثار الصدمات. كما تؤثر عوامل عديدة على مستوى الضعف المتباين بما في ذلك الفقر والحوكمة الضعيفة وأوجه التفاوت المؤسسية واللامساواة بين الجنسين والأعراق والطبقات، والتهميش والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، وتغير المناخ، وعدم الاستقرار السياسي، والتوسع الحضري السريع غير المخطط له، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وسوء إدارتها. أمّا الضغوطات التي تتفاقم بسبب أوجه الضعف المتباينة فتزيد من أثر الصدمات على الفئات الأكثر عرضة لها. على سبيل المثال، تؤدي الاختلالات العالمية، مثل الأمراض الحيوانية المنشأ (كجائحة كوفيد-١٩) وتغير المناخ والصدمات الاقتصادية إلى تداعياتٍ مختلفة وفقًا لسبل العيش والظروف الاجتماعية والإيكولوجية ومستوى الاكتفاء الذاتي للأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والأقاليم.

وتتطلب معالجة أوجه الضعف المتباينة رؤيةً طويلة الأجل مقرونةً بمزيج من النُهُج الهيكلية والمنتظمة والتمكينية إزاء القدرة على الصمود، والتي يمكنها بناء القدرات ومنح الأولوية لقيم الأفراد والمجتمعات المحلية والأقاليم الأكثر ضعفًا وتعرضًا للمخاطر وأوجه عدم اليقين. إضافةً إلى ذلك، يمكن أن تؤدي عمليات التكرار إلى استمرار عمل النظام في وجه الصدمات والضغوطات. كذلك، يمكن للتنوّع في إنتاج الأغذية وتوزيعها واستهلاكها أن يحسّن المسائل المرتبطة بتوفّر الأغذية والوصول إليها على نحو غير منصف، ويوفّر مجموعةً واسعةً من خيارات القدرة على التكيف. فعلى سبيل المثال، يرتبط ازدياد التنوّع والتكرار في النظم الإيكولوجية والأسواق والبذور المتاحة ومصادر سبل العيش بتعزيز القدرة على الصمود.

من التعافي إلى القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة

تشدّد معظم النُهُج إزاء القدرة على الصمود على قدرة النظام على تحمّل الاضطرابات **والتعافي** بالعودة إلى الحالة التي كانت سائدةً قبل الاضطرابات، مع التركيز على كيفية مقاومة الأشخاص ومكونات النظام للصدمات والضغوطات واستيعابهم لها وتكيّفهم معها والتعافي منها ومنعها. وفي حين أنّ هذه النُهُج تتسم بأهمية حاسمة لفهم التعافي بالعودة إلى ظروف ما قبل الاضطرابات، فإنها تفشل في الاعتراف بالعوامل التاريخية والهيكلية التي تعرّض النظم الغذائية ومكوناتها والجهات الفاعلة فيها إلى الضعف والتصرّف بناءً على هذا الاعتراف. والقدرة على الصمود، التي تُعرّف بأنها القدرة على **"المضي قدمًا"**، تقرّ بالحاجة إلى دعم تحوّل النظم الغذائية إلى حالة مختلفة من خلال تمكين القدرة على التصرف وبناء القدرات وممارسة القيم المحلية وعبر بناء أوجه التكافل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويعترف هذا المنظور بأنه من دون تغيير جوهري، يمكن أن تعود النظم الغذائية مجددًا إلى ما كان يشكل حالةً دون المستوى الأمثل وتكون أكثر عرضةً للصدمات والضغوطات.

ويعرض هذا التقرير لمفهوم القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة لتوجيه وجهة التغيير، مع التشديد على أن المضي قدمًا يتعلق بتحويل النظم الغذائية بحيث تعمل بصورة خاصة على تعزيز المساواة والعدالة وإعمال حقوق الإنسان، مع البقاء ضمن حدود الكوكب. وهذا يتماشى مع رؤية كل من لجنة الأمن الغذائي وفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية.

وتتحقق القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة حين تحافظ المؤسسات والسياسات والأشخاص والأفكار والممارسات على قدرات الأفراد والمجتمعات المحلية والطبيعة والعمليات الاجتماعية والإيكولوجية للوقاية والاستيعاب والتكيّف والتحوّل في سياق أوجه عدم اليقين المتعددة التي تفاقمها الصدمات والضغوطات وأوجه الضعف الهيكلية والطارئة. كما تتخطى القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة الاستجابات في الأجل القصير للسماح بالمضي قدمًا بطرقٍ عادلة تتصدّى للأسباب الهيكلية والمنتظمة لأوجه الضعف المتباينة، وتعالج التوزيع غير العادل للسلطة والقدرات والموارد والحقوق والواجبات؛ بموازاة تسخير أوجه التآزر الاجتماعية والإيكولوجية في الوقت ذاته بحيث تكون النظم الغذائية أقل عرضةً للصدمات والضغوطات في المستقبل (الشكل ١).

الشكل ١

القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة

طيف القدرة على الصمود بالانتقال من التعافي، من خلال المضي التحوّلي قدمًا، إلى القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة.

طيف القدرة على الصمود	مبادئ القدرة على الصمود
القدرة على الصمود التحوّلية العادلة	**المضي قدمًا بطريقة عادلة من خلال:** • تعزيز المساواة والعدالة على المستويين الاجتماعي والإيكولوجي • تركيز جهود القدرة على الصمود في معارف وخبرات ومقاومة الفئات الضعيفة والمهمشة • معالجة أوجه اللامساواة في الهياكل من خلال إعادة التوزيع والتعويض، حيث تكون الدول مسؤولة عن واجباتها لجهة حماية حقوق الإنسان وتحقيقها واحترامها • وضع حقوق الإنسان ومبادئ المشاركة والمساءلة وعدم التمييز والشفافية والكرامة الإنسانية والتمكين وسيادة القانون (مبادئ PANTHER) في صميم جميع الجهود
القدرة على الصمود التحوّلية	**المضي قدمًا من خلال:** • تسخير أوجه التكافل الاجتماعية والإيكولوجية • تغيير بُنى القوة • تمكين الإمكانات والقدرة على التصرف والقيم الفردية والجماعية
تعافي القدرة على الصمود	**التعافي من الصدمات والضغوطات من خلال:** • المقاومة • الاستيعاب • التكيّف • التعافي • الوقاية

ملاحظة: مبادئ PANTHER: المشاركة والمساءلة وعدم التمييز والشفافية والكرامة الإنسانية والتمكين وسيادة القانون.

المصدر: من إعداد المؤلفين.

مسارات القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة

يجب أن يتمّ التخطيط والعمل باتجاه تحقيق القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة قبل فترة طويلة من حدوث صدمة ما ويجب أن يعالج الضغوطات الكامنة التي تواجه الأفراد والمجتمعات المحلية والنظم الغذائية والبيئة. ومع التقدم على طول مسار القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة، تنشأ أسئلة رئيسية منها كيف يمكن أن تساعد السياسات في بناء النظم الغذائية التي تحترم حدود الكوكب والمساواة وحقوق الإنسان بحيث تتحمل الصدمات والضغوطات المستقبلية بشكل أفضل؟ كيف يمكن للسياسات أن تعالج أيضًا الأسباب الجذرية لأوجه الضعف المتباينة والمخاطر لدى الأفراد والمجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية؟

ومن شأن تقليص الضغوطات الكامنة أن يساعد المجتمعات المحلية في الاستجابة بشكل مُجدٍ عند حصول الصدمات، ما يؤدي إلى خفض الحاجة إلى استراتيجيات التأقلم إلى أقصى حد ممكن وهي استراتيجيات يمكن أن تخلّف آثارًا ضارةً في الأجل الطويل على الأفراد أو الأسر المعيشية، مثل بيع الأصول أو تعريض التغذية إلى الخطر. كذلك، إن التدخلات الناجحة في مجال القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة شاملة، وتعمل بالتوازي مع بعضها في أجزاءٍ عدة من النظم الغذائية وتولّد التنوّع والتكرار لدى الجهات الفاعلة المتعددة. ويوفّر هذا التقرير توجيهات بشأن كيفية تحقيق جوانب مختلفة من

القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة من خلال تمكين القدرة على التصرف وتنمية قدرات الفئات الأشد ضعفًا. ويستتبع هذا الأمر تحقيق أوجه تكافل في النظام الاجتماعي والإيكولوجي وإحداث تغيير هيكلي من خلال عملية جارية من أجل المضي قدمًا، ودعم التحوّل بالاستراتيجيات والإجراءات. وسيوفّر هذا الأمر الأساس ليس لتحوّل النظم الغذائية إلى قدرة منصفة على الصمود فحسب، إنما أيضًا لتحقيق الأبعاد الستة للأمن الغذائي.[١] ويجب أن تهدف هذه الجهود إلى إعمال حقوق الإنسان وإحداث تحوّلات هيكلية لمعالجة أوجه الضعف المتباينة والبناء على أوجه التكافل الاجتماعية والإيكولوجية (الشكل ٢). كما ينبغي أن تفعّل مبادئ المشاركة والمساءلة وعدم التمييز والشفافية والكرامة الإنسانية والتمكين وسيادة القانون (المعروفة مجتمعة بمبادئ PANTHER). وتتمحور التوصيات المقترحة في هذا التقرير حول المواضيع التالية: (١) الحوكمة واتساق السياسات؛ (٢) والتأهب لحالات الطوارئ والتخطيط للطوارئ والاستشراف؛ (٣) ونظم متنوعة لتحقيق القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة؛ (٤) ونظم وعمليات المعرفة.

الشكل ٢

القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة في النظم الغذائية (نظرية التغيير)

إن تحويل النظم الغذائية غير القادرة على الصمود إلى نظم تتمتع بالقدرة على الصمود التحوّلية المنصفة، بالاستناد إلى مبادئ حقوق الإنسان وسلامة الطبيعة والمساواة والرعاية، ومبادئ المشاركة والمساءلة وعدم التمييز والشفافية والكرامة الإنسانية والتمكين وسيادة القانون (مبادئ PANTHER) يتطلب تمكين القدرة على التصرّف وتنمية القدرات لدى الفئات الأشد ضعفًا، بالاستناد إلى قيمها

ملاحظة: مبادئ PANTHER: المشاركة والمساءلة وعدم التمييز والشفافية والكرامة الإنسانية والتمكين وسيادة القانون.
المصدر: من إعداد المؤلفين.

١ يحدد فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية ستة أبعاد للأمن الغذائي هي التوافر وإمكانية الحصول والاستخدام والاستقرار والاستدامة والقدرة على التصرف.

١- الحوكمة واتساق السياسات

من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، يمكن أن تضمن هياكل الحوكمة أوجه التكامل الاجتماعية والإيكولوجية المترابطة عبر النطاقات. كما يمكن لعمليات صنع القرار ضمن الحوكمة أن تدعم الإصلاحات الهيكلية والتحوّلات ضمن النظم الغذائية التي تقرّ بأوجه التكافل الاجتماعية والإيكولوجية وتحسّن اتساق السياسات. وأحد الأمثلة على ذلك هو نهج *الصحة الواحدة*، وهو نهجٌ متكامل يعترف بالروابط الوثيقة القائمة بين صحة الإنسان وصحة الحيوان وصحة البيئة. وهناك العديد من الأمثلة على المستوى المحلي. على سبيل المثال، تستخدم مدينة كيتو في إكوادور نهجًا إزاء المدينة - الإقليم يعكس أوجه التآزر بين المساحات الحضرية وشبه الحضرية والريفية. وفي بالتيمور في الولايات المتحدة الأمريكية، تدمج المجموعات المعنية بالسياسات الغذائية حوكمةً خاصةً بالسياق على النطاق المحلي للمساعدة في إدارة الضغوطات والصدمات خاصة وأنها تعمل لبناء الأمن الغذائي والتغذية. ويمكن لحكومات الدول أن تستخدم أيضًا السياسات لدعم إدراج مبادئ القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة في عملية صنع القرار. وأحد الأمثلة على ذلك هي الزراعة المجتمعية الطبيعية في أندرا براديش، الهند.

وتتمثل كذلك خطوة أخرى مهمة في ضمان أن يتم إعمال الإعلانات والأطر القائمة على الحقوق على أكمل وجه، مثل إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاّحين، وأن تنعكس هذه الإعلانات والأطر في السياسات الوطنية وعلى المستويات دون الوطنية. فالتشريعات الوطنية التي تقرّ رسميًا مثلًا بحقوق المجتمعات المحلية، بما في ذلك حماية سبل عيشها التقليدية (مثل القانون بشأن حقوق الغابات في الهند) تساعد المجتمعات المحلية من الشعوب الأصلية، وتلك التي تعتمد على الغابات، في كسب إمكانية الوصول إلى الأراضي التقليدية التي تحافظ على إنتاج الأغذية المراعي للنظام الإيكولوجي. ويقوم القانون بشأن حقوق الغابات ببناء القدرة على الصمود من خلال صون التنوع البيولوجي ويُشرِك المجتمعات المحلية القبلية في إعداد السياسات والبرامج.

كذلك، يمكن أن تضمن السياسات والحوكمة على نطاقات متعددة الوصول إلى الأراضي باعتباره شرطًا أساسيًا لبناء القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة في النظام الغذائي في الأجل الطويل بالنسبة إلى المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والنظم الإيكولوجية والمجتمعات المحلية التي توفّر لها الغذاء. وفي كينيا، لطالما عمل الرعاة بشكل جماعي مع المنظمات لدعم ممارسات الرعي القادرة على الصمود في وجه المناخ بموازاة احترام حقوق الشعوب الأصلية وتعزيزها. ويشدد أحد المشاريع في كينيا، المتمثل في المبادرات القائمة على الحقوق والمبادرات الزراعية الإيكولوجية لتوفير الاستدامة والعدالة في مجتمعات الفلاحين، على تمكين الفلاحين لكي يتعرّفوا إلى حقوقهم ويشاركوا في العمليات السياساتية، مثل عمليات الاستعراض التشريعية. ويعدّ هذا أحد الأمثلة عن المبادرات في أفريقيا التي تربط حقوق الأرض بالأمن الغذائي والتغذية.

وتتّسم طريقة تمويل تحويل النظم الغذائية بأهمية حيوية بالنسبة إلى القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة، بما في ذلك خفض مديونية الشعوب والبلدان الضعيفة وزيادة التمويل العام لتحويل النظم الغذائية وتشجيع الشراكات العادلة داخل القطاع العام وبين القطاعين العام والخاص لعملية بناء القدرة

على الصمود التحوّلية المنصفة في الأجل الطويل. كما أن الوصول إلى الائتمانات المنخفضة الفائدة والموارد المالية التي تديرها المجتمعات المحلية يشكل عنصرًا مهمًا من عناصر قدرة الاشخاص أو مؤسسات الأعمال أو المجتمعات المحلية على الاستجابة للصدمات. (ففي تركيا مثلًا، أعاقت القيود المفروضة على الائتمانات قبل جائحة كوفيد-١٩ والمسائل المتصلة بالتدفقات النقدية والاستثمارات الدنيا في البحث والتطوير قدرة مؤسسات الأعمال على الصمود).

كذلك، تشكل الحماية الاجتماعية أداةً سياساتيةً حاسمة الأهمية لبناء القدرة على الصمود خاصة وأنها تساهم في القدرات الاستيعابية والاستباقية والتكيفية والتحوّلية. ومن خلال بناء القدرات والقدرة على التصرف في الأجل الطويل، وتعزيز المساواة ودعم إعمال الحقوق، توطّد الحماية الاجتماعية قدرة الفئات الضعيفة والمهمشة على تحمّل الصدمات والضغوطات، ليس فقط من خلال التعافي إنما أيضًا من خلال المضي قدمًا. وتضطلع نظم الحماية الاجتماعية بدور حاسم في استيعاب آثار الأزمات ويمكنها أن تدمج بشكل منهجي نُهُج الإجراءات الاستباقية قبل حدوث الصدمات المتوقعة. كما يمكن للحماية الاجتماعية أن تدعم جهود التكيّف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره من خلال زيادة اعتماد الممارسات والتكنولوجيا الزراعية المتكيفة مع المناخ، وتمكين تنويع مصادر الدخل وسبل العيش بحيث تكون أقل مراعاةً للتقلّبات المناخية، والمساهمة في إدارة الموارد الطبيعية وإصلاح النظام الإيكولوجي، والتخفيف من آثار سياسات التخفيف من آثار المناخ عبر ضمان العدالة والإنصاف في التحوّل إلى اقتصاد أكثر اخضرارًا. ويمكن لبرامج الحماية الاجتماعية مثل التحويلات النقدية أن توفّر الحماية من الحرمان الفوري وتمنع التراجع الاقتصادي الأكبر وتعزز الاستثمارات في الأجل الطويل في عناصر التنمية البشرية، مثل الصحة والتعليم وصقل المهارات وتوليد الأصول وسبل العيش. أمّا نهج النظم الذي يوفّق بين الحماية الاجتماعية والمناخ والتغذية وسياسات التوظيف ويتضمن آلياتٍ قائمة على الحقوق ومراعية للمساواة بين الجنسين وآليات المساءلة، فيوجّه التغيير التحوّلي. وفي هذا الخصوص، يبقى توسيع تغطية الحماية الاجتماعية وتحسين الموثوقية وكفاية الإنجاز من الأولويات الأساسية في المسار نحو تحقيق القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة.

وتعرّض الأحداث المناخية القصوى الإنتاج الزراعي إلى الخطر بشكل مستمر وتضع عددًا متزايدًا من المجتمعات المحلية والأفراد من حول العالم في وضع من انعدام الأمن الغذائي. كما أن مخزونات الأغذية العامة وشفافية أكبر في المخزونات الخاصة وكبح المضاربة على السلع الغذائية تشكل جميعها أدواتٍ سياساتيةً ذات صلة يمكنها تحسين القدرة على الصمود، وتثبيت الأسعار والحفاظ على إمكانية الوصول إلى المواد الغذائية في أوقات الأزمات ومراقبة تقلبات الأسواق. وتتألف استراتيجية تخزين الأغذية على مستويات ثلاثة (المحلية والوطنية والإقليمية) للجماعة الاقتصادية لدول غرب آسيا من المخزونات المادية للحبوب والاحتياطات المالية للاستجابة إلى مستويات الأزمات المختلفة. وقد استُخدم الاحتياطي الإقليمي تسع عشرة مرةً منذ عام ٢٠١٧ لدعم ستة بلدان في الإقليم بما مجموعه ٠٠٠ ٥٥ طن متري من الحبوب. ويساهم المخزون في القدرة على الصمود الإقليمية خلال الصدمات الاقتصادية والمناخية والصحية والأمنية من خلال خفض أعباء الأزمات على الموارد البشرية والمالية. وفيما تزداد الصدمات، سوف ينبغي توسيع الاحتياطات المادية والمالية ودمجها في برامج أخرى للحماية الاجتماعية بحيث تساهم على أفضل وجه في الأمن الغذائي والقدرة على الصمود على المستوى الإقليمي.

وتستخدم المشتريات العامة القوانين العامة والأنظمة والصناديق لدعم مختلف أبعاد الأمن الغذائي والتغذية في سياق أوجه التكافل الاجتماعية والإيكولوجية. وتشمل المشتريات العامة كل شيء من تكوين المخزونات إلى برامج التغذية المدرسية، ويمكنها أن تدفع النظم الغذائية باتجاه التحوّل العادل. كما تصل برامج التغذية المدرسية إلى ٤١٨ مليون طفل في مختلف أنحاء العالم وتصبح بالتالي إحدى السبل التي تُستخدَم على أوسع نطاق لتوفير الحماية الاجتماعية. ويمكن لتحسين الأمن الغذائي والتغذية لدى الأطفال وتوفير أسواق وسبل عيش أكثر استقرارًا بالنسبة إلى المزارعين المحليين، أن يخفّض الضغوطات ويزيد من القدرة الإجمالية على الصمود حين تحدث الصدمات (كما في غانا وكينيا واليابان). أمّا قوانين تعزيز الوصول العادل للمزارعين الأسريين إلى الأسواق المؤسسية، فتساعد المجتمعات المحلية التقليدية والنساء في إحداث تغييرات هيكلية تمكّن من تحقيق القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة. على سبيل المثال، ينص قانون البرازيل رقم ١١٫٩٤٧/٢٠٠٩ على وجوب استخدام ٣٠ في المائة على الأقل من الموارد الفدرالية المخصصة للبرنامج الوطني للتغذية المدرسية لشراء المنتجات على نحو مباشر من الزراعة الأسرية وروّاد الأعمال من الأسر الريفية أو المنظمات التابعين لها. وسيساعد ذلك على ضمان التمويل المتسق والدعم التشغيلي والشمول. ويوفر البرنامج الوطني للتغذية المدرسية وجباتٍ يوميةً لصالح ٤٠ مليون طالب ويساعد في ضمان الحصول على أغذية مغذية على مدار السنة، مع التركيز على الأغذية المحلية والمجهّزة بالحدّ الأدنى.

٢- التأهب لحالات الطوارئ والتخطيط للطوارئ والاستشراف

من الأهمية بمكان معالجة التداخلات والروابط بين انعدام الأمن الغذائي الحاد والمزمن لوضع استجاباتٍ استباقية وفعال بقدر أكبر. فالنزاعات والصدمات الاقتصادية والأحداث المناخية القصوى تتفاعل مع بعضها ومع أوجه الضعف الكامنة (مثل الفقر) لتؤدي إلى أزمات غذائية وتفاقمها.

وفي الحالات التي تتخطّى فيها الصدمات القدرة على التأهب، تتسم **الإغاثة الإنسانية** بأهمية أساسية لمعالجة الاحتياجات الملحّة وحماية الأرواح. وهذا يتطلب التوزيع العادل والكفؤ والآمن للمعونة على جميع المجتمعات المحلية المتضررة، مع إيلاء عناية خاصة للفئات السكانية التي قد تكون مهمشةً بسبب النوع الاجتماعي أو العمر أو الإعاقة أو العرق أو النزوح، بموازاة حماية سبل العيش الزراعية ونظم الإنتاج من آثار الصدمات. وقد أقرّ مجتمع العمل الإنساني بشكل متزايد بالحاجة إلى نُهُج أكثر استدامةً واتساقًا إزاء الإغاثة الإنسانية. كما تتطلّب معالجة الأزمات الغذائية سياساتٍ لا تخفف من وطأة الأعراض الفورية فحسب، إنما تتطرّق أيضًا إلى الأسباب الجذرية بحيث يمكن تحقيق القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة والحد من الضعف في الأجل الطويل. وتشمل هذه الإجراءات السياساتية مثلًا اعتماد إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة، وإصلاح نظام التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي بحيث يتمكن من التشجيع بشكل أفضل على اتخاذ إجراءات لاستباق المجاعة وتنفيذ المبادرات المتصلة بالسياسات الهيكلية التي اقترح فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية اعتمادها في حالات الحروب الدائرة.

وغالبًا ما يكون بالإمكان التنبؤ بالأزمات الغذائية والتغذوية، ما يعني أن الاستشراف الفعال والتخطيط للطوارئ والتأهب لها يمكن أن يقلّل إلى أدنى حدّ ممكن من الأضرار التي تلحقها هذه الأزمات وأن يحمي الأمن الغذائي والتغذية. لذا، من الضروري اعتماد نُهج في الأجلين القصير والطويل على السواء لتحديد كيفية التعافي والمضي قدمًا. ويمكن للجهود في مجال **الاستشراف** أن تيسّر عملية إعداد الخطط والاستراتيجيات لتحويل نظمنا الغذائية بشكل عادل تحقيقًا للقدرة على الصمود. ويمكن أن يساعد اكتساب فهم أفضل لما قد ينطوي عليه المستقبل في توجيه القرارات اليوم وتهيئة الأشخاص والنظم بشكل أفضل لأي آثار محتملة للمخاطر المتوقعة (مثل ازدياد الضغوطات المناخية أو البيئية، والنزاعات السياسية، وما إلى ذلك). ويشكل أيضًا **التأهب والتخطيط للطوارئ** عنصرين مهمين في الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالحدّ من مخاطر الكوارث التي "تهدف إلى الحيلولة دون توليد خطر وقوع كوارث، والحدّ من المخاطر القائمة وتعزيز القدرة على الصمود على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية". وينبغي تعزيز النظم والآليات ذات الصلة، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر المتعددة الأخطار، وسلاسل الإمداد والشبكات اللوجستية، وآليات الحماية الاجتماعية ومنصات التنسيق، للسماح بالتعبئة السريعة للموارد والتوزيع الفعال للإمدادات الغذائية الطارئة واللوجستية المرتبطة بها. ويجب أن تكون هذه الإجراءات مرسخةً في السياسات القطاعية الأوسع نطاقًا في الزراعة والصحة والبنية التحتية وأن تقترن باستثماراتٍ في جمع البيانات والمعلومات الشفافة.

٣- نظمٌ متنوعة لتحقيق القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة

يساهم التنوّع في النظم الاجتماعية والإيكولوجية على نحو مباشر في القدرة على الصمود. وتعزّز المسارات والوظائف والمكوّنات المتكررة والمتداخلة والمعقدة قدرة النظام على مواصلة العمل في وجه الصدمات والضغوطات. كما أن قوة النظم الإيكولوجية والثقافات والجغرافيا وتنوّعها هي مصادر للفرص يمكن تسخيرها من خلال المزيد من النظم المترابطة لتحقيق القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة. فالطرق الغذائية للشعوب الأصلية، وتنوّع نظم إنتاج الأغذية ومصادرها، والأسواق المتنوعة وبيئات المستهلكين توفّر مجموعةً من الأغذية المغذية. وفي المقابل، فإن زيادة تنويع الأنماط الغذائية لا يحسّن النتائج التغذوية فحسب، إنما يوجّه الطلب على مثل هذا التنوّع أيضًا التنوع في نظم الإنتاج وفي سلاسل الإمداد. وهو يدعم التنوعَ البيولوجي الزراعي في المزرعة والتنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي، ويوفّر بالتالي رابطًا بالقدرة على الصمود. وترتكز **الطرق الغذائية للشعوب الأصلية** على نظمٍ ثقافية بيولوجية معقدة ومترابطة ويمكن أن تشكل أساسًا لعمليات رسم السياسات وصنع القرارات. وتشمل الأمثلة على دمج معارف الشعوب الأصلية مبادراتٍ في جبال الأنديز في بيرو وفي ويلينغتون (نيوزيلندا) وفي هايدا غواي (كندا).

وقد أظهرت المبادرات القائمة في مختلف أرجاء العالم كيف أن تحديد **النوع الاجتماعي** كأحد الاعتبارات الرئيسية في القدرة على الصمود يمكن أن يساعد في الحدّ من المخاطر والضعف بالنسبة إلى النساء وأسرهنّ. ففي الهند مثلًا، تدعم رابطة النساء العاملات لحسابهن الخاص بناء القدرة على الصمود من خلال زيادة الوصول إلى الخدمات المالية والتدريب والأسواق.

كذلك، يمكن أن يوجّه **إنتاج الأغذية المتنوعة** والممارسات النظمَ الغذائية باتجاه الاستهلاك المحلي وأن يعزّز الأمن الغذائي الإقليمي. وتحقّز هذه النظم المتنوعة أيضًا تنوّع النباتات والتربة وتساعد في تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على الاستجابة للصدمات والضغوطات. وهي تدعم أيضًا تنمية القدرة على التصرف والقدرات، بالارتكاز على القيم المحلية وفهمٍ أعمق للنظم الإيكولوجية. والتطبيقات التحوّلية **للزراعة الإيكولوجية**، كما في أندرا براديش (الهند) وشيمانيماني (زمبابوي)، تجسّد وتنشر العلوم والممارسات والحركات الاقتصادية القائمة على المستوى المحلي بحيث تساهم جميع المكونات في نجاح النظام ككلّ. وتركّز هذه النظم الغذائية على التكامل بين معارف الشعوب الأصلية/المعارف التقليدية (مثلًا، أنواع المحاصيل المتكيفة محليًا) والعلوم (مثلًا، البيولوجيا النباتية). وهي تستخدم التكنولوجيا ذات الصلة من حيث النطاق والزمان (مثلًا، تطوير اللقاحات الطبيعية) لدعم الإنتاج القائم وتبادل المعرفة بين المزارعين وإجراء التحسينات. ويتوقف كل هذا على التنفيذ المحلي والتغيير ويستند إليهما، بالإضافة إلى قدرة المزارعين على التصرّف وحقوقهم في الإنتاج والبيع والاستهلاك بطرق تدعم ثقافتهم وصحتهم ورفاههم. كما أن النظم المتنوعة لإنتاج الأغذية، مثل الأشجار **والغابات** (مثلًا، كينيا وسري لانكا)، **ومصايد الأسماك والرعي على نطاق صغير** (مثلًا، إثيوبيا والهند وإيطاليا وكينيا وتونس)، تتسم بأهمية أساسية بالنسبة إلى الأنماط الغذائية للمجتمعات المحلية وسبل عيش مليارات الأشخاص من حول العالم. ويمكن أن تساهم هذه النظم في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيّف معها وأن تحسّن التنوع البيولوجي وتحدّ من أوجه الضعف من خلال الرعاية. وبالتالي، يجب أن تركّز السياسات على تعزيز قدرة هذه النظم على الصمود في وجه تغير المناخ وصدمات أخرى.

وقد وفّرت الاستجابات على مستوى السياسات لجائحة كوفيد-١٩ وعواقب الحرب في أوكرانيا أفكارًا ثاقبة بشأن **منافع الأسواق الإقليمية**. وكشفت البحوث في خمسة بلدان أفريقية أن الاعتماد على الأسواق النائية في بداية تفشي جائحة كوفيد-١٩ ارتبط بتراجع جودة الأنماط الغذائية وارتفاع أسعار الأغذية خلال الجائحة. وأشارت البحوث أيضًا إلى أن أسعار الأغذية في البلدان التي تعتمد على الاستيراد، حيث تكون الأغذية منفصلةً وبعيدةً عن الحقول التي تُزرع فيها، تأثرت بشكل غير متناسب بتضخم الأسعار خلال الجائحة. إضافةً إلى ذلك، ألقت الحرب في أوكرانيا الضوء على مخاطر الاعتماد على القمح والأسمدة التي يصدّرها عدد صغير من البلدان.

وتشير هذه الدروس إلى أهمية روابط الأسواق المتنوعة خاصة وأنها قادرة على الحدّ من الضعف في وجه الصدمات والضغوطات الاقتصادية وتعالج التفاوتات المؤسسية. كما أن الأسواق المتداخلة التي تدمج مجموعةً من المستويات، من نطاق الأسر المعيشية إلى النطاق الإقليمي، توفّر المسار الأكثر فعاليةً من حيث الكلفة والأكثر ملاءمةً على المستوى الثقافي والبيولوجي لتعزيز إمكانية الوصول إلى أغذية ميسورة الكلفة وطازجة مثل الفاكهة والخضار والبيض ومنتجات الألبان دعمًا للأمن الغذائي والتغذية؛ مع إمكانية الاعتماد على الأسواق الوطنية والدولية حسب الاقتضاء بالنسبة إلى الأغذية الأساسية المجففة التي لا يمكن إنتاجها ضمن الإقليم. فالتنوّع في نطاق (خاصة الصغير والمتوسط الحجم) ونوع (الاجتماعي والتجاري) المؤسسات الغذائية يمكن أن يدعم التحول في القوة في سلاسل الإمداد وأن يوفّر مرونةً أكبر في الاستجابة للصدمات (مثلًا، "O Circuito" في البرازيل، وألتا غواخيرا في كولومبيا وأنتاناناريفو في مدغشقر، وسنغافورة، والزراعة المدعومة من المجتمع المحلي في ألمانيا).

ويتطلب تأمين الأغذية **للمستهلكين** الاستثمار في البنية التحتية المادية وغير المادية التي تدعم بيئات الأغذية الصحية في المناطق الريفية وشبه الحضرية والحضرية. وتتسم البنية التحتية المادية وغير المادية التي تزيد من فعالية الأسواق الإقليمية بأهمية حاسمة بالنسبة إلى القدرة على الصمود بهدف معالجة الضغوطات في الأجل الطويل والصدمات الفورية. على سبيل المثال، إن البنية التحتية للأغذية المحلية مثل حدائق المجتمعات المحلية والزراعة الحضرية والمزارع شبه الحضرية مهمة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي في المجتمعات المحلية المهمّشة. وتشمل البنى التحتية اللازمة الأخرى سلاسل التبريد والطرقات ومنشآت التجهيز المناسبة للحجم وبيئات متنوعة للبيع بالتجزئة. وبإمكان الحكومات المحلية وجهات فاعلة أخرى أن تعزّز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود من خلال الاستثمار في سلاسل التبريد المناسبة للحجم ومنشآت التجهيز وبيئات البيع بالتجزئة (مثلًا، الأغذية التي تُباع في الشوارع في جنوب أفريقيا ومطابخ التضامن في البرازيل والخطوط التوجيهية للأنماط الغذائية في المكسيك).

وينبغي مقاربة القدرة على الصمود بطريقة شمولية، في جميع مراحل النظم الغذائية. فعلى مستوى الاستهلاك، يمكن أن تسهّل **البيئات الغذائية** الوصول إلى أغذية متنوعة، بما يمكّن المستهلكين من تحمّل صدمات محددة بشكل أفضل. كما ينبغي وضع السياسات الخاصة بالبيئة الغذائية التي تروّج للأغذية الغنية بالمغذيات بالتوازي مع زيادة توافرها وإمكانية الوصول إليها، بما يسمح باتساق السياسات. لكنّ بناء القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة في البيئات الغذائية أمر معقد خاصة وأنها تتأثر بالسياسات المترابطة في نطاقاتٍ متعددة. على سبيل المثال، يمكن للسياسات والبرامج أن تعزّز الأنماط الغذائية وعادات الأكل المتوازنة من الناحية التغذوية التي تقوّي الصحة البدنية والاجتماعية والعقلية. إنما لكي تتكلل هذه الجهود بالنجاح، يجب أن تكون الأغذية الغنية بالمغذيات والمناسبة من الناحية الثقافية ميسورة الكلفة وسهلة المنال بالنسبة إلى الأسر المعيشية (من حيث الوقت اللازم لإعدادها وإمكانية تحمّل كلفتها). ويجب أن تترافق هذه التحوّلات بخفض المتناول من الأغذية الفائقة التجهيز والترويج لها وبيعها وبزيادة إنتاج الأغذية المغذية المتنوعة.

كذلك، يمكن للحدّ من **الفاقد والمهدر من الأغذية** والإقرار بمنافع النظم الغذائية الدائرية أن يقلّص الضغوطات على النظم الغذائية وأن يعزّز قدرتها على الصمود. ويتطلب هذا الأمر منظورًا عالميًا يقدّر الأغذية باعتبارها أكثر من مجرد سلعة. وتستوجب معالجة الفاقد والمهدر من الأغذية موارد واستثمارات في البنية التحتية؛ وتطوير الدوافع والأفضليات ووجهات النظر التي توطّد الدائرية؛ والتثقيف لتطوير القدرات والمهارات المحددة المطلوبة للوقاية من الفاقد والمهدر من الأغذية والحدّ منه.

٤- نظم وعمليات المعرفة

تتسم **نظم المعرفة**، التي تضم إنتاج المعرفة والمصادقة عليها ونشرها واستخدامها، بأهمية أساسية لتعزيز القدرة على التصرّف والصلة بالطبيعة والعمليات الإيكولوجية. ويتطلب تحقيق هذا الأمر أن تدمج نظم المعرفة الممارسات المحلية والبحوث والابتكار والتعاون والتعليم.

ويتمثل أحد الجوانب المهمة للغاية في القدرة على الصمود في توفر بيانات أفضل جودة والتوقع والنمذجة والاستشعار عن بعد. وعلى وجه التحديد، يستند توقع أحوال الطقس، وخاصة التنبؤ بالأحداث المتطرفة (باعتباره جانبًا حيويًا من القدرة على الصمود)، على العلوم والبيانات والنماذج. كما يمكّن توقع الطقس من تنبيه الأشخاص المعرّضين للأذى في الوقت المناسب، بحيث يتمكنون من التأهب أو التكيف أو الهروب. ويجب المحافظة على القدرة على جميع البيانات المتصلة بالطقس والبيانات الأخرى، وتحليلها.

أما الأسئلة المهمة التي يجب النظر فيها عند إعداد عمليات التوليد المشترك للمعرفة من أجل بناء القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة فهي: أي معرفة؟ معرفة من؟ الابتكار لمن؟ كما أن الانتقال إلى نظم وعمليات أكثر تنوعًا وشمولًا لإنتاج المعرفة حيث توضع المعرفة المحلية والتجريبية والمكانية في حوارٍ مع العلوم، على قدم المساواة، يكتسي أهميةً حيويةً في بناء القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة. ويمكن أن يساعد إضفاء الطابع الديمقراطي على **البحوث**، واحترام معرفة المزارعين والشعوب الأصلية والنساء والمستهلكين ومزوّدي الأغذية والبناء عليها، في إعادة التفكير بالبحوث بحيث تحافظ على نظم المعرفة التقليدية. كذلك، إن البحوث العلمية التشاركية ضرورية لمعالجة العوامل السريعة التغيير التي أوجدها التغيير العالمي. وينبغي تطوير المعرفة التي تمكّن النظم الإنتاجية وسبل العيش وبيئات المستهلكين من تحمّل الصدمات والضغوطات التي تهدّدها. ويجب استكمالها بتطوير المهارات الغذائية وقدرات المجتمعات المحلية والأشخاص على حلّ المشاكل. فالاستثمار في نظم المعرفة هذه يمكّن المجتمعات المحلية من الاستجابة بشكل جماعي للصدمات باستخدام الأدوات والقدرات الضرورية طيلة عملية بناء القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة (مثلًا، البحوث المتعددة التخصصات في جبال الأنديز في إكوادور وشبكات البحوث التشاركية للمزارعين).

كذلك، إن الأشكال المسؤولة والمتنوعة من **الابتكار** مهمة بالنسبة إلى القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة إذ يمكن أن تؤدي إلى تطوير ممارساتٍ ومعايير وأسواق وترتيبات مؤسسية جديدة تحدّ من التعرّض إلى الخطر وتبني القدرة على التكيّف، وغالبًا ما تتحدّى الهياكل القائمة. ويتخطى الابتكار في القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة نهج النقل الخطي للتكنولوجيا، بما يتطلّب عمليات جارية أكثر تنوعًا وتعقيدًا للتعلم الاجتماعي والابتكار من خلال شبكات من الجهات الفاعلة المنخرطة في الحوارات حول المعرفة المترسخة في الظروف المحلية. وتركز عمليات الابتكار كالابتكار الاجتماعي والمشاركة التعاونية على إمكانية دعم المجموعات المهمشة.

وبإمكان **التكنولوجيات** الزراعية أن تنوّع طرق الإنتاج وأن تكون بمثابة أدواتٍ لتشاطر الموارد والمعرفة وتحليل البيانات على نحو أسرع وتيسير الوصول إلى الأغذية في المجتمعات المحلية النائية أو البيئات القصوى. وتمتد هذه التكنولوجيات على نطاق واسع ويمكن أن تشمل مثلًا التطبيقات لدعم استرجاع الأغذية أو تقدير الفاقد من الأغذية، وتكنولوجيات الاستشعار عن بعد لتحليل غلّات المحاصيل والزراعة ضمن بيئية خاضعة للمراقبة التي يمكن أن تطيل مواسم الزرع وأن تيسّر الحصول على الفاكهة والخضار المتنوعة في سياقاتٍ لا يمكن فيها الزرع في الخارج. غير أن الحواجز لحماية التكنولوجيا مهمة أيضًا

للتخفيف من آثار العواقب غير المتعمدة في الأجل الطويل وخطر المساهمة في النظم الغذائية غير القادرة على الصمود. على سبيل المثال، من الأهمية بمكان صون حقوق المزارعين لتبادل البذور والمخزون الحيواني التراثي. وقد تطورت البذور وسلالات الحيوانات التقليدية للشعوب الأصلية على مرّ الأجيال لتكون أكثر قدرةً على الصمود في وجه الظروف المناخية المحلية والأمراض، وينبغي احترام هذه المعرفة وحمايتها.

ومع نشوء تكنولوجيات مثل الذكاء الاصطناعي والتعلّم الآلي، وقواعد البيانات التسلسلية ومنتجات العملات المشفّرة المرتبطة بها، وأشكال مختلفة من الميكنة من خلال الروبوتية الموجّهة بالذكاء الاصطناعي، تظهر طرقٌ جديدة وغير متوقعة يمكن من خلالها تعطيل النظم الغذائية أو تحسينها. وكما في جميع الابتكارات التكنولوجية، ينبغي الحرص على ألاّ تكون منتجات التكنولوجيا استغلاليةً وأن تكون هناك منافسة قوية بين الشركات بحيث تبقى الخيارات متاحةً للمزارعين ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمستهلكين.

التوصيات

يجب أن تمزج الإجراءات الرامية إلى بناء القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة الاستجابات في الأجل القصير مع الإصلاحات الهيكلية في الأجل الطويل التي تندرج عبر النظم الاجتماعية والإيكولوجية؛ وتتيح الإمكانات والقدرة على التصرف والتعبير عن القيم المحلية بين جميع الجهات المانحة على امتداد النظام الغذائي؛ وتكون مكيفة مع الظروف المحددة لكل مكان.

وتتسم التدخلات الهادفة إلى بناء القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة بثلاث ميزات هي:

أولًا، تُقلّص احتمال حدوث صدمات في المستقبل وآثارها من خلال ما يلي::

- تعزيز الإنصاف لجميع الجهات الفاعلة بشكل متزامن في جميع مراحل النظم الغذائية؛
- والاعتماد على أوجه التآزر بين النظم الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية؛
- واعتماد الشمول والارتقاء بالحق في الغذاء.

ثانيًا، تهيّئُ النظم الغذائية والجهات الفاعلة لمواجهة الصدمات المستقبلية وغير المؤكدة من خلال ما يلي:

- تعزيز تنوّع الجهات الفاعلة على امتداد النظم الغذائية؛
- والعمل بشكل منهجي على استباق المخاطر والصدمات التي قد تصبح مهمةً وسبب ذلك، والتأهب لها كجزء من الحوكمة الاستباقية؛
- واعتماد خيارات احتياطية يمكن أن تخفف من وطأة الصدمات، عند الاقتضاء؛
- وإدارة الضغوطات التي تُضعف القدرة على الصمود أو تُفاقم آثار الصدمات من خلال القضاء على هذه الضغوطات، والتخفيف من آثارها أو السماح بالتكيّف الإيجابي معها.

ثالثًا، توفّر أسسًا أقوى وتعزّز قدرات النظم الغذائية والجهات الفاعلة على بلورة استجابات سريعة ومنصفة في حالة الصدمات كما في حالات الطوارئ.

ويجب أن تتحقق القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة قبل الأزمات وخلالها وبعدها. فتحويل النظم الغذائية يتطلّب مزيجًا من التدخلات الهيكلية والمنهجية والتمكينية التي تعزز التنوع الوظيفي والتكرار

في النظم الغذائية، فيما يحدّ من التبعية والتجانس في مجال الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. وتُصنّف التوصيات أدناه ضمن أربعة مجالات مواضيعية، باتباع الأمثلة المقدّمة في التقرير.

الحوكمة والسياسات

تتسم الحوكمة بأهمية مركزية في بناء القدرة على الصمود إذ تساعد في تحديد المشاكل التي يتم النظر فيها وكيفية استنباط الحلول والأولويات التي يتم تناولها. ويمكن أن تبني الحوكمة مستقبلًا يدعم القدرة على الصمود أو أن تقوّضه. كما أن إصلاح هياكل الحوكمة تماشيًا مع الإنصاف والمبادئ التشاركية، مدفوعةً بفهمٍ منهجي للنظم الغذائية، يشكل خطوةً أولى أساسيةً لتحقيق القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة. وتشمل الاستراتيجيات ما يلي:

تعزيز اتساق السياسات من خلال ما يلي:

- ترسيخ القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة في النظم الغذائية والحق في الغذاء في السياسات وخطط العمل الوطنية، مثل المناخ ونهج الصحة الواحدة وخطط عمل أخرى، وفي الآليات المالية العالمية لغرض التنمية؛
- وتقييم وتعديل السياسات الحكومية لمعالجة الآثار البيئية والصحية والمتصلة بالإنصاف على نحو متسق؛
- وتوجيه الإعانات والبرامج وأنواع أخرى من الدعم باتجاه ممارسات زراعية إيكولوجية مراعية للتغذية وغيرها من النُهُج المبتكرة للحدّ من الاعتماد على المدخلات الخارجية وتعزيز التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، مع زيادة الإنصاف في عمليات تخصيص الموارد وتوفرها في الوقت ذاته.

ضمان الشمول والمشاركة المجدية لجميع الجهات الفاعلة في النظم الغذائية من خلال ما يلي:

- استحداث عمليات تشاركية وموجهة محليًا لصنع القرار تضمن أن تكون الفئات الأكثر تضررًا من الصدمات والضغوطات في صميم عملية تحويل النظم الغذائية والتخطيط للقدرة على الصمود؛
- وتعزيز آليات التمويل لتخفيف عبء الديون، بما في ذلك الإعفاء وإعادة الهيكلة والإلغاء- لتيسير الحدّ من الضغوطات والصدمات والتكيّف معها؛

- وتعزيز إمكانية الوصول الشامل إلى أدوات مالية عادلة وديمقراطية ومتعددة الأطراف بالنسبة إلى المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على امتداد النظم الغذائية.

حماية الفئات السكانية الضعيفة والمهمشة من خلال ما يلي:

- تعزيز الوصول إلى الحماية الاجتماعية العامة والمناسبة والشاملة والمستدامة؛
- وضمان أن يكون العاملون في النظام الغذائي مشمولين في تشريعات العمل الوطنية المتماشية مع معايير العمل الدولية؛ واعتماد العناية الواجبة ومعاقبة الانتهاكات؛ وضمان عدم التمييز، والقضاء على عمل الأطفال والعمل القسري، وحرية تكوين الجمعيات، والصحة والسلامة، بما في ذلك عن طريق تسوية أوضاع العمّال غير المسجّلين؛
- وتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية بحيث تشمل جميع العاملين في النظم الغذائية، بما في ذلك الأشخاص المنخرطين في العمل غير النظامي والموسمي والمؤقت، بما يتيح الحصول على منافع شاملة وملائمة في مجال الحماية الاجتماعية. والالتزام بضمان الدخل لجميع العاملين في القطاع الغذائي، خاصة في سلاسل القيمة العالمية.

الاستجابة لحالات الطوارئ والتخطيط للطوارئ والاستشراف

يجب أن يتخطى النهج إزاء الاستشراف والتأهب لحالات الطوارئ والتخطيط للطوارئ والحدّ من مخاطر الكوارث مجرد ردّ الفعل على الأزمات. ويجب أن يحدّد ويدير المخاطر وأوجه الضعف المغايرة الناشئة عن النظم الغذائية، فضلًا عن بناء القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة في وجه الصدمات والضغوطات التي تراكمت على مرّ الزمن. ويمكن أن تساعد النُهُج الاستشرافية في استباق المخاطر والضغوطات بشكل أفضل. ويمكن لدى بناء الرؤية حول القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة اللجوء إلى الاستشراف الاستكشافي إلى جانب استرجاع الماضي (التخطيط العكسي من مستقبل مرغوب فيه) لإيجاد حلول مجدية ودعم بناء القدرة على الصمود من خلال إجراءات:

- تخطيط العمل بتأنٍّ وبشكل استباقي لإجراء تدخلات في مجالات قدرة النظم الغذائية على الصمود، مع مراعاة الإنتاج والتحويل والتوزيع والاستهلاك؛ وإعداد خطط طوارئ تميّز بين الاستجابات وفقًا للفئات الرئيسية من الصدمات؛
- ودمج الزراعة الإيكولوجية في التخطيط لطوارئ الأزمات الغذائية، بما يضمن النظم القادرة على الصمود من أجل تكاثر النباتات والحيوانات وانتشارها، بما في ذلك من خلال إقامة بنوك مجتمعية للبذور وتطوير المحاصيل المهملة وتعزيز منشآت تجهيز الأغذية وتوطيد شبكات التوزيع المحلية؛

- وتحفيز التنسيق عبر القطاعات والتخطيط المتكامل في القطاعات الإنسانية والإنمائية والمناخية، لإتاحة استجاباتٍ فعالة في الوقت المناسب قبل أن تتفاقم الأزمات، وتعزيز نظم التنفيذ للوصول إلى الفئات الأضعف؛
- والاستثمار في البنية التحتية القادرة على الصمود في وجه الكوارث، مثل شبكات النقل ومنشآت التخزين وإصحاح المياه وسلاسل التبريد وأسواق الأغذية؛
- وتطوير وتمويل نظم شاملة لأخطار متعددة للإنذار المبكر والعمل المبكر توفّر تنبيهات في الوقت المناسب بشأن المخاطر الوشيكة، وربط بيانات التوقعات بالتدخلات المقررة مسبقًا، مع ضمان أن يتم حشد الموارد قبل وقوع الأزمة والحدّ من الآثار على السكان الضعفاء؛
- ودمج قدرة النظم الغذائية على الصمود بشكل استباقي وشامل في جميع جوانب إدارة مخاطر الكوارث الحضرية عن طريق استخدام بطاقات نتائج القدرة على الصمود في وجه الكوارث بالنسبة إلى المدن والضميمة الخاصة بها بشأن قدرة النظم الغذائية على الصمود.

تعزيز التنوع في الإنتاج والأسواق والأنماط الغذائية

من الضروري اتخاذ إجراءات لمساعدة المنتجين والمجهّزين والموزّعين والأسواق والمستهلكين على بناء القدرة على الصمود من خلال استخدام تنوّع الأسواق لتعزيز توافر الأنماط الغذائية الصحية وإمكانية الوصول إليها دعمًا للأمن الغذائي والتغذية. ومن الضروري اتخاذ الإجراءات التالية:

دعم النظم المتنوعة والاعتماد على أوجه التآزر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بما في ذلك:

- برامج إعادة تأهيل النظم الإنتاجية أو ترميمها أو إعادة بنائها حيث تكون أضرار قد لحقت بالنظم الإيكولوجية فوق الأرض وتحتها، بما في ذلك دعم صغار المزارعين ومنتجي الزراعة الإيكولوجية لضمان تنوع المحاصيل والسلالات؛
- والاستثمار في نظم إنتاج الأغذية المتنوعة وفي سلاسل الإمداد والبنية التحتية (بما في ذلك التصنيف والفرز والتجهيز ومناولة الأغذية والتخزين البارد والتغليف والتخزين) التي تستجيب للاحتياجات التغذوية ويمكن للمستهلكين المحليين تحمل كلفتها وتكون عادلة بالنسبة إلى الأعمال التجارية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- والاستراتيجيات التي تتيح للمجموعات المهمشة والمستبعدة المشاركة في النظم الغذائية من خلال توفير إمكانية الوصول إلى الأسواق المحلية والتمويل والتدريب وأشكال أخرى من الدعم؛
- والوسائل القانونية والتشريعية والتنظيمية (بما في ذلك من خلال حماية نظم الأراضي العرفية والمشتركة) التي تضمن قدرة جميع الأشخاص من الوصول إلى الأراضي والمياه والبذور وموارد أخرى والحصول على حقوق استخدامها؛ والقدرة على التصرف بالنسبة إلى ممارسات الإنتاج بهدف تمكين المجتمعات المحلية من الاستثمار في الاستخدام المستدام للأراضي وإعادة تأهيل الأراضي وترميمها، وبناء القدرة على الصمود في الأجل الطويل في وجه الصدمات المناخية والاقتصادية؛

- ودمج نهج الصحة الواحدة في النظم الغذائية للحماية من انتقال الأمراض الحيوانية المنشأ والوقاية منها؛
- ودعم المزارع ومصايد الأسماك والغابات المتنوعة وعلى نطاق صغير التي تحمي سبل العيش والصحة والسلامة الإيكولوجية والتنوع البيولوجي.

استخدام آليات السوق بشكل أفضل لزيادة الاستقرار من خلال ما يلي:

- تحليل العوامل التي تحدد تقلبات الأسعار وإعادة هيكلة الأسواق لمعالجة الاختلالات في موازين القوى في الأسواق وتركزها؛
- ووضع وإنفاذ القواعد والأنظمة التجارية التي تخفّض تركز السوق وتيسّر التعاون والمنافسة العادلة ومنع التلاعب بالأسعار والتدابير التشويهية في الأنظمة التجارية؛
- وإيجاد آليات دعم تثبّت إمكانية وصول أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الأسواق وتوزّع المخاطر بين الجهات الفاعلة على فتراتٍ زمنية أطول، مثل اتفاقات الشراء في الأجل الطويل بين المنتجين والبائعين، والمشتريات العامة، والعقود التي توزع المخاطر، لا سيما المخاطر المتصلة بالمناخ، بين مختلف المحاور والجهات الفاعلة في سلاسل الإمدادات الغذائية؛
- وتعزيز استخدام التأمين من خلال إشراك المجتمعات المحلية في العمليات التشاركية لتحديد مجالات التغيير، بما في ذلك من خلال برامج الدعم العام، لحماية الجهات الفاعلة في قطاع الأغذية من مخاطر متعددة (مثلًا، الأحداث المناخية وتقلّب الأسعار)؛ وتضمين منتجات التأمين مع الائتمانات الموسمية للتخفيف من الحاجة إلى دفع اشتراك التأمين مسبقًا؛
- وتيسير التجارة المحلية والإقليمية (بما في ذلك بين البلدان المجاورة) بالمنتجات الغنية بالمغذيات مثل البقوليات والجوزيات والخضار والفاكهة ومنتجات الألبان والأسماك الصغيرة، مع إسناد الأولوية في الوقت ذاته لحقوق المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية وحماية النظم الإيكولوجية؛
- وتعزيز الأسواق الإقليمية للأغذية التي يمكن لصغار المزارعين ومنتجي الأغذية الوصول إليها، وتشجيع الدائرية لخفض التكاليف البيئية للنقل والتخزين، والمخاطر على سلامة الأغذية والفاقد والمهدر من الأغذية، وتحسين إمكانية الوصول إلى أغذية ميسورة الكلفة وغنية بالمغذيات.

تيسير الوصول إلى أغذية مغذية متنوعة من خلال ما يلي:

- دعم البيئات الغذائية النابضة من خلال تنويع مصادر الأغذية القائمة على خيارات غذائية صحية ومناسبة من الناحية الثقافية لتشجيع الأمن الغذائي والتغذية من خلال سياسات تتضمن إجراءات عبر القطاعات المختلفة، وتثقيف المستهلكين، وتنويع خيارات البيع بالتجزئة وزيادة إمكانية الوصول إلى الأنماط الغذائية الملائمة من الناحية التغذوية والمناسبة من الناحية الثقافية؛

- واستخدام المشتريات العامة لضمان استقرار سبل عيش المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة ومؤسسات الأعمال، ولضمان وصول الفئات الأكثر تأثرًا بالصدمات والضغوطات إلى أغذية مغذية؛
- وتوفير فرص الحصول على أنماط غذائية مدعومة من نظم زراعة وثقافاتٍ غذائية متنوعة في مجال الطهي، وتثمين الممارسات والمعارف المنسية وإعادة إحيائها؛
- ودعم تثقيف المستهلكين وإعلامهم بشأن الأغذية المتنوعة.

نظم المعرفة لتحقيق القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة

يجب أن تعزّز نظم المعرفة القدرة على الصمود وأن توفر المعلومات للحوكمة والسياسات القائمة على الأدلة والمتصلة بالإنتاج والأسواق والأنماط الغذائية. وينبغي بصورة خاصة اتخاذ الإجراءات التالية في ما يخصّ نظم المعرفة.

تركيز البحوث على القدرة على الصمود والابتعاد عن التركيز المتمحور حول الإنتاج. وينطوي هذا على ما يلي:

- الاستثمار في عملية على نطاق البلاد وتمثيلية ومصنّفة وطولية لجمع البيانات وتحسين القدرات المحلية على تحليل البيانات للتأهب للصدمات والتخطيط للطوارئ والاستشراف؛
- والاستثمار في الابتكارات التي تعزّز النظم الغذائية القادرة على الصمود (مع إمكانية أن تشمل الممارسات الزراعية التجددية لتحسين سلامة التربة، مثل تعاقب المحاصيل والتسميد العضوي) والعمل بشكل فاعل على دعم نشر الابتكار على نطاق واسع؛
- وتعزيز التنوع البيولوجي لتحسين مقاومة الآفات، بما يشمل ممارسات مثل الزراعات المتنوعة، والزراعة الإيكولوجية، والزراعة البينية والأساليب الطبيعية لمكافحة الآفات، للحدّ من الاعتماد على المبيدات الاصطناعية للآفات وتعزيز قدرة النظم الزراعية على الصمود؛ وتحديد المحاصيل البديلة التي تضمن استقرار الغلاّت في ظل الظروف المتغيرة والسلالات الحيوانية الأكثر قدرةً على الصمود في وجه تغيّر المناخ؛
- وإجراء عمليات تقييم تشاركية للتكنولوجيات الجديدة والناشئة التي قد تكون لها آثارٌ سلبية، مع اعتماد المبدأ الاحترازي لتجنّب تقويض القدرة على الصمود عن غير قصد في الأجل الطويل.

ضمان المبادئ الأخلاقية وحوكمة البيانات من خلال ما يلي:

- دمج المبادئ الأخلاقية والإنصاف في حقوق الملكية الفكرية من خلال ما يلي:
  - الإقرار بحقوق الشعوب الأصلية بالنسبة إلى المعلومات الجماعية الخاصة بهم؛
  - وحماية المعارف المحلية ومنع القرصنة البيولوجية ومنح البراءات للمحاصيل المحلية وعلم الوراثة، ما يقوّض حقوق الأشخاص والمجتمعات المحلية؛
  - وتعزيز النشر المسؤول للتكنولوجيات في المجتمعات المحلية، بما في ذلك تقاسم المنافع؛
  - وطلب الموافقة المسبقة والمستنيرة؛
  - وضمان الحق في الإصلاح والحق في الحصول على البيانات بالنسبة إلى كل من السلع العامة والفردية على السواء؛

  - والاعتراف بحقوق الملكية المشتركة؛
- ودعم الحوكمة المسؤولة للبيانات التي تمكّن المزارعين والمجتمعات المحلية في النظم الغذائية وتحترم الخصوصية وتضمن حقوق البيانات لأغراض استخدامها وتشاطرها؛
- وإقامة منصات مفتوحة المصدر لتشاطر المعارف والممارسات الجيدة في مجال الزراعة، وتوسيع نطاق برامج محو الأمية الرقمية واستخدام اللغات المحلية وطرق التواصل ذات الصلة من الناحية الثقافية.

توسيع نطاق نظم المعرفة السائدة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها من خلال تشجيع الاستحداث المشترك للمعرفة باستخدام النُهُج المتعددة التخصصات والتشاركية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

- الاعتراف بالمعرفة المهمشة وبطرق التعلم والتكنولوجيا الاجتماعية، بما في ذلك النظم التقليدية والأصلية والمحلية، وتقديرها وتسخيرها من خلال:
  - تمكين المجتمعات المحلية من قيادة البحوث والمشاركة في قيادتها والمساهمة فيها؛
  - وتشجيع الابتكار والتكنولوجيات الاجتماعية والشعبية؛
  - وتطوير مراكز المعرفة في المجتمع المحلي بالاستناد إلى الممارسات العلمية والتقليدية لتوجيه الاستجابات للصدمات في النظم الغذائية؛
  - وتخصيص التمويل العام للعمليات التشاركية في استحداث المعرفة؛
  - وترتيب احتياجات المجموعات الاجتماعية المهمشة بحسب الأولوية تماشيًا مع مبادئ الإنصاف.
- والعمل مع واضعي السياسات والمخططين لاستخدام الأراضي من أجل دعم النظم الغذائية الوطنية والإقليمية وتكريم البنية التحتية لأغذية الشعوب الأصلية وممارساتها الغذائية التقليدية؛
- ودعم تنوّع الأغذية من خلال البحوث بشأن المحاصيل والبذور المنسيّة، من خلال دعم عمليات الصون الوراثية الأحيائية بما يشمل بنوك الجينات الحيوانية والنباتية التي تديرها المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، عن طريق الحفاظ على حقوق المزارعين لادّخار البذور التقليدية التي تُحفظ في المزرعة وتبادلها، وتعزيز نظم البذور النظامية وغير النظامية على حد سواء؛
- والاستثمار في نظم بيانات مفتوحة المصدر، إما عبر توطيد النظم القائمة أو من خلال تحسين إمكانية الوصول إليها.

تعزيز التعليم لدعم قدرة النظم الغذائية على الصمود، من خلال ما يلي:

- تيسير الوصول إلى التعليم والتدريب (بما في ذلك ما بعد المرحلة الثانوية) اللذين يشملان المهارات المطلوبة في المهن المتصلة بقدرة النظم الغذائية على الصمود (مثلًا، الدائرية، والزراعة الإيكولوجية، والممارسات التي تضمن الجودة التغذوية للإمدادات الغذائية)، فضلًا عن المهارات المطلوبة للانتقال إلى نظم جديدة وللتكيّف والتخفيف من الآثار؛

- ودعم التعليم الرسمي وغير الرسمي، من تعليم الشباب إلى تعليم البالغين، من أجل بناء القدرات للاستجابة للضغوطات والصدمات، بما في ذلك الإرشاد والتدريب في مجال الزراعة لدعم المزارعين في تنويع أنشطتهم بحيث تشمل الأنشطة غير الزراعية.

وضع نظام للرصد والتقييم خاص بالقدرة على الصمود يتضمن المكونات التالية:

- مؤشرات لرصد وتقييم القدرة على الصمود التحوّلية المنصفة التي جرت تنميتها من خلال نهج تشاركي بالاستناد إلى مبادئ PANTHER يُشرك جميع الجهات الفاعلة في النظام الغذائي، وبخاصة الجهات الأكثر تعرّضًا للصدمات والضغوطات، لضمان أن تكون عمليات تقييم القدرة على الصمود مشروعةً من الناحية الاجتماعية ومترسخةً من الناحية الأخلاقية، ومحددة السياق؛
- يجب أن تنظر المؤشرات في أوجه عدم المساواة الهيكلية، والمعرفة المحلية والتجريبية بشأن التعرّض للصدمات والضغوطات إلى جانب البيانات العلمية، بما يضمن أن يصبح الرصد عمليةً تحوّليةً (انظر الملحق ١ لمزيد من التفاصيل).

يتناول هذا التقرير، الذي أُعدّ بناء على طلب لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة)، الحاجة الملحة إلى تعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود وسط تفاقم التحديات البيئية والسياسية والاقتصادية. وهو يوفّر توصياتٍ سياساتية مركّزة وموجهة إلى العمل من أجل بناء نظم غذائية قادرة على الصمود بإمكانها تحمّل الصدمات والضغوطات. كما يشدد على أهمية القدرة التحويلية العادلة على الصمود التي تتعلق بالقدرات التمكينية والقدرة على التصرف، وتعزيز أوجه التكافل الاجتماعية والإيكولوجية لضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع مع احترام حدود الكوكب في الوقت ذاته.

ويلقي التقرير الضوء على الحاجة إلى التحوّل من النُهج التقليدية في القدرة على الصمود التي تركّز على التعافي للعودة إلى الظروف التي كانت سائدة قبل الاضطرابات، إلى نُهُج ترمي إلى "المضي قدمًا" من خلال تغييرات تحوّلية تعالج أوجه الضعف البنيوية والنظمية. ويشدّد التقرير على أهمية النظم الغذائية المتنوعة والعادلة في تحسين سبل العيش والأمن الغذائي، وبصورة خاصة بالنسبة إلى الأشخاص الأكثر تأثرًا بالصدمات والضغوطات. ويوفّر التقرير أيضًا مساراتٍ قائمة على الأدلّة بما يضمن أن تتمكن النظم الغذائية من التكيّف والتحوّل في وجه حالات عدم اليقين.

وتشمل التوصيات الرئيسية على مستوى السياسات الواردة في التقرير تعزيز الحوكمة والاتساق بين السياسات؛ وتحفيز النظم الغذائية المتنوعة؛ وتوطيد نظم وعمليات المعرفة؛ وصنع القرارات القائمة على العلوم؛ وتحسين التأهب لحالات الطوارئ والتخطيط لها واستشرافها. ويدعو التقرير كذلك إلى اتباع عمليات شاملة وتشاركية لصنع القرارات، وحماية المجموعات السكانية الضعيفة والمهمشة، ودمج الزراعة الإيكولوجية والنظم الغذائية الدائرية. ويشدّد أيضًا على دور الحماية الاجتماعية والمشتريات العامة وآليات السوق في بناء نظم غذائية قادرة على الصمود- فكل هذه الجهود تقع في صميم مهمة وولاية كل من لجنة الأمن الغذائي العالمي وفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية.

بإيجاز، يدعو التقرير إلى اتخاذ إجراءات فورية ومستدامة لبناء قدرة النظم الغذائية على الصمود وضمان الحق في الغذاء للجميع ورفاه كوكب الأرض للأجيال القادمة.

bit.ly